جامعة المسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

محاضرات في الشريعة الإسلامية

-مطبوعة دعم بيداغوجي-

(مقدمة لطلبة السنة الأولى)

تخصص مزدوج حقوق و إعلام آلي

إعداد: أ.د جمال الدين ميمون

أفريل 2024

مقدمة

إن الشريعة الإسلامية تمثل أساس الحياة الاجتماعية والشرعية في الإسلام، حيث تساهم في تنظيم حياة المسلم على الصعيدين الديني والدنيوي. وهي ليست مجرد مجموعة من الأحكام والضوابط، بل هي نظام قانوني متكامل يهدف إلى تحقيق العدالة والرحمة في المجتمع.
ويتميز مفهوم الشريعة الإسلامية عن العديد من المفاهيم الأخرى في الفقه والقانون من حيث كونها وحيًا إلهيًا مصدرًا و تشريعات لا تقتصر على بعض الجوانب الحياتية، بل تشمل جميع مناحي الحياة الفردية والجماعية.

تتناول هذه المحاضرات عددًا من المواضيع الأساسية التي تتعلق بالشريعة الإسلامية، مثل خصائصها و مبادئها الأساسية، بالإضافة إلى مصادر التشريع الإسلامي التي تعتمد عليها الشريعة في تطبيق أحكامها. كما سنناقش الأدلة النقلية و العقلية التي يعتمد عليها العلماء في استنباط الأحكام الشرعية، وكذلك أقسام الدليل النقلي بالنظر إلى دليل ثبوته.

ولا يغيب عن الحديث مراحل تطور التشريع الإسلامي من خلال سياقات تاريخية مختلفة، إضافة إلى القواعد الفقهية وتطبيقاتها العملية في القضاء الجزائري.

من خلال هذه المواضيع، يتضح كيف أن الشريعة الإسلامية تعد من الأنظمة الشاملة التي تجمع بين الجانب الديني والتشريعي، مما يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، ويعكس التفاعل بين الفقه و الواقع.

تعريف الشريعة الإسلامية وتمييزها عن الفقه الإسلامي

تعريف الشريعة الإسلامية:

الشريعة الإسلامية هي مجموعة من الأحكام التي أنزلها الله سبحانه وتعالى لتنظيم حياة الإنسان في مختلف جوانبها: العقيدة، العبادة، المعاملات، والأخلاق.

الشريعة هي القانون الإلهي الذي لا يمكن تغييره أو التعديل عليه من قبل البشر، وهي تشمل جميع الأحكام التي وردت في القرآن الكريم و السنة النبوية، وكل ما جاء من أوامر و نواهي من الله ورسوله صلى الله عليه وسلم.

تمييز الشريعة الإسلامية عن الفقه الإسلامي:

رغم أن الشريعة الإسلامية و الفقه الإسلامي مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، إلا أن هناك فرقًا جوهريًا بينهما:

1. الشريعة الإسلامية هي التشريع الإلهي الذي أنزله الله لتنظيم حياة الإنسان في جميع جوانب الحياة، وهي ثابتة وغير قابلة للتغيير.

2. الفقه الإسلامي هو العلم الذي يدرس أحكام الشريعة من خلال استنباط هذه الأحكام بناءً على الأدلة الشرعية المتاحة، ويعتبر قابلًا للتغيير وفقًا للاجتهادات الفقهية المتنوعة. الفقه يختص بكيفية تطبيق الشريعة في الواقع اليومي للمسلمين.

باختصار، الشريعة هي النظام الإلهي الذي لا يمكن تغييره، بينما الفقه هو التفسير البشري لهذه الأحكام وتطبيقها على الواقع.

التمييز بين الحكم الشرعي والقاعدة القانونية

في دراسة النظام القانوني الإسلامي، يتضح أن هناك فرقًا بين الحكم الشرعي و القاعدة القانونية. رغم أن كلاهما يهدف إلى تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع، إلا أن هناك اختلافات جوهرية بينهما من حيث المصدر، الطبيعة، الهدف، و الطريقة التي يتم بها تطبيق كل منهما. سنتناول هذه الفروقات بشكل مفصل.

1. التعريف:

الحكم الشرعي:

- الحكم الشرعي هو القرار الذي يصدر من الشريعة الإسلامية ويستند إلى الأدلة الشرعية (القرآن الكريم، السنة النبوية، الإجماع، القياس) لتنظيم سلوك الأفراد.

- يتضمن الحكم الشرعي توجيهًا للإنسان في كيفية أداء واجباته الدينية والدنيوية وفقًا لما يرضي الله سبحانه وتعالى.

القاعدة القانونية:

- القاعدة القانونية هي القاعدة العامة التي يضعها المشرع (سواء كان في الدولة أو في الأنظمة القانونية) لتنظيم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع.

- تستند القاعدة القانونية إلى السلطة التشريعية في الدولة (مجلس النواب أو البرلمان) وتُهدف إلى تنظيم العلاقات المدنية، الجنائية، الإدارية، وغيرها من العلاقات داخل الدولة.

2. المصدر:

الحكم الشرعي:

- المصدر الأساسي للحكم الشرعي هو الشريعة الإسلامية، التي تشمل القرآن الكريم و السنة النبوية و الإجماع و القياس.

- الشريعة لا تتغير بتغير الزمان أو المكان، فهي ثابتة إلهيًا ولا يمكن تغييرها من قبل البشر.

القاعدة القانونية:

المصدر الأساسي للقاعدة القانونية هو التشريع الوضعي الذي يصدر عن السلطات التشريعية في الدولة. هذه القوانين قد تعتمد على الدستور أو الأنظمة أو القوانين الأخرى التي تضعها الدولة.

- القوانين في النظام الوضعي قد تتغير وتُعدل بمرور الوقت وفقًا لاحتياجات المجتمع أو التغيرات السياسية والاقتصادية.

3. الطبيعة:

الحكم الشرعي:

- الحكم الشرعي هو إلهي و ديني، ويشمل جميع جوانب الحياة بما في ذلك العقيدة، العبادة، المعاملات، الأخلاق.

- يسعى الحكم الشرعي إلى تحقيق رضا الله و الآخرة، ويهدف إلى بناء مجتمع إسلامي يتسم بالعدالة والرحمة.

القاعدة القانونية:

- القاعدة القانونية هي وضعية و دنيوية، تضعها السلطات التشريعية لتنظيم حياة الناس في المجتمع.

- القاعدة القانونية تهدف إلى تنظيم الحياة الاجتماعية وفقًا لمبادئ العدالة و المساواة و المنفعة العامة.

4. التطبيق:

الحكم الشرعي:

- يُطبَّق الحكم الشرعي على المسلمين الذين يتبعون الشريعة الإسلامية. في بعض الدول، يُطبَّق الحكم الشرعي في المجالات الدينية (مثل الصلاة، الصوم، الزكاة، الطلاق، الإرث).

- تطبيق الأحكام الشرعية يعتمد على الاجتهاد الفقهي و الفقه الإسلامي، وبالتالي يمكن أن يختلف التطبيق من مذهب فقهي إلى آخر.

القاعدة القانونية:

تُطبَّق القاعدة القانونية في الدول الحديثة على جميع المواطنين بغض النظر عن دينهم أو مذهبهم، وفقًا للقوانين الوطنية التي تصدرها الدولة.

- القواعد القانونية تتسم بالوضوح و تنفيذ مباشرة من قبل السلطات القضائية مثل المحاكم.

5. الهدف:

الحكم الشرعي:

- الهدف الأساسي للحكم الشرعي هو إرضاء الله سبحانه وتعالى، وتحقيق العدالة الإلهية في الدنيا والآخرة.

- يسعى الحكم الشرعي إلى تحقيق المصلحة العامة و الطهر و العدالة بين الناس وفقًا لما يرضي الله، ويهتم أيضًا بـ حماية الحقوق الدينية للأفراد.

القاعدة القانونية:

- الهدف الأساسي للقاعدة القانونية هو تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع بما يضمن العدالة و النظام و المساواة.

- الهدف هو ضمان حقوق الأفراد و حماية النظام العام داخل الدولة من خلال العقوبات و الإجراءات القانونية.

6. الجزاء:

الحكم الشرعي:

- الجزاء في الحكم الشرعي قد يتضمن عقوبات دنيوية مثل الحدود أو التعزيرات (مثل الجلد، الرجم، القصاص في حالات معينة)، وأيضًا جزاء آخروي في الآخرة.

- الجزاء في الشريعة الإسلامية مرتبط بـ الآخرة، ويشمل مكافآت مثل الجنة أو عقوبات مثل النار.

القاعدة القانونية:

- الجزاء في القاعدة القانونية يتضمن عقوبات دنيوية مثل السجن أو الغرامات أو الحرمان من الحقوق.

- الهدف من الجزاء القانوني هو ردع المخالفين و حماية النظام العام في المجتمع.

7. التغيير والتعديل:

الحكم الشرعي:

- الحكم الشرعي هو ثابت وغير قابل للتغيير من قبل البشر. أي تغيير في الأحكام الشرعية يجب أن يكون بإذن الله عبر الشرع.

القاعدة القانونية:

- القاعدة القانونية قابلة للتعديل والتغيير وفقًا لاحتياجات المجتمع وتغير الظروف السياسية والاقتصادية. القوانين يمكن تعديلها من قبل السلطات التشريعية.

خصائص الشريعة الإسلامية:

1. إلهية المصدر:

- مصدر الشريعة الإسلامية هو الله سبحانه وتعالى، وما ورد من أوامر و نواهي في القرآن و السنة النبوية.

2. شمولية:

الشريعة تشمل جميع جوانب الحياة البشرية: العقيدة، العبادة، المعاملات، الأخلاق، السياسة، الاقتصاد، وغيرها.

3. ثبات واستمرارية:

- الشريعة الإسلامية هي ثابتة في أحكامها الأساسية، ولا تتغير بتغير الزمان أو المكان. لكن في بعض المسائل، قد يتم اجتهاد من العلماء في تفسير وتطبيق بعض الأحكام.

4. عدالة ورحمة:

- الشريعة تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة بين الناس، وتعمل على حماية حقوق الفرد والمجتمع. وهي أيضًا رحمة للبشرية، حيث جاءت لتخفف عن الناس ما قد يكون شاقًا عليهم.

5. واقعية وتوافق مع الفطرة:

- الشريعة تأخذ في الاعتبار الواقع البشري وتُراعي الفطرة الإنسانية، مما يجعلها مناسبة لكل زمان ومكان. أحكامها لا تتعارض مع الطبيعة البشرية.

6. مرونة في بعض الأحكام:

- الشريعة ليست جامدة بل تحتوي على مرونة في بعض المسائل التي يمكن أن تُترك لتفسير العلماء وفقًا للظروف والزمن.

مبادئ الشريعة الإسلامية:

1. التوحيد:

- الشريعة الإسلامية تقوم على مبدأ التوحيد، وهو الاعتقاد بأن الله سبحانه وتعالى هو الإله الوحيد الذي يستحق العبادة، وأن لا شريك له في الملك.

2. العدل:

- الشريعة تدعو إلى العدالة في جميع المجالات، سواء في العبادات أو المعاملات أو في العلاقات الاجتماعية.

3. الحرية:

- الشريعة تعترف بحق الإنسان في الحرية الشخصية، ما دام لا يتعارض مع الشرع. فحرية الفرد مقيدة بعدم التعدي على حقوق الآخرين.

4. المساواة:

- المساواة بين جميع الناس في الحقوق والواجبات، فلا تمييز بينهم إلا على أساس التقوى والنية الصافية.

5. الرحمة:

- الشريعة الإسلامية تتميز بكونها رحيمة بالإنسان، وتدعو إلى الرحمة والرفق في المعاملة مع البشر.

6. المصلحة العامة:

- الشريعة تأخذ في اعتبارها المصلحة العامة للمجتمع، وتحرص على حمايته من الأضرار والفساد.

مصادر التشريع الإسلامي:

التشريع الإسلامي يعتمد على مجموعة من المصادر الشرعية التي تشكل الأساس لاستنباط الأحكام وتنظيم حياة المسلم في مختلف الجوانب. هذه المصادر تتنوع بين نقلية و عقلية، وتتمثل في القرآن الكريم، السنة النبوية، الإجماع، و القياس، بالإضافة إلى بعض المصادر الثانوية مثل الاستحسان و المصلحة المرسلة و العرف.

1. القرآن الكريم (المصدر الأول للتشريع):

القرآن الكريم هو المصدر الأول والأعلى للتشريع في الشريعة الإسلامية.

القرآن الكريم هو كلام الله المنزل على النبي محمد صلى الله عليه وسلم بواسطة الوحي من جبريل عليه السلام.

يحتوي القرآن على الأحكام الشرعية في جميع جوانب الحياة: العقيدة، العبادة، المعاملات، الأخلاق، والسياسة.

أهمية القرآن الكريم:

- كلام الله: المصدر الأسمى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

- شامل: يشمل جميع جوانب الحياة: من العبادات إلى المعاملات والأخلاق.

- ثابت: أحكام القرآن ثابتة ولا تتغير بتغير الزمان أو المكان.

مثال من القرآن الكريم:

- العبادات: مثل الصلاة والزكاة.

- قال الله تعالى: "وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ" (البقرة: 43).

- التحريم: مثل تحريم الربا.

- قال الله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الربوا أَضعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ" (آل عمران: 130).

2. السنة النبوية (المصدر الثاني للتشريع):

السنة النبوية هي أقوال و أفعال و تقريرات النبي محمد صلى الله عليه وسلم. وهي المصدر الثاني بعد القرآن الكريم في التشريع الإسلامي. توضح السنة وتفسر ما جاء في القرآن الكريم وتضع تفاصيل عملية لكيفية تطبيق الأحكام الشرعية.

أهمية السنة النبوية:

- تفسير القرآن: السنة تشرح وتفصل ما جاء في القرآن الكريم.

- تفاصيل عملية: تضع السنة تفاصيل كيفية تطبيق الأحكام مثل الصلاة والصيام.

- تشريع مستقل: بعض الأحكام تأتي في السنة النبوية وليس لها ذكر في القرآن.

أمثلة من السنة النبوية:

- كيفية الصلاة: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "صلوا كما رأيتموني أصلي" (رواه البخاري).

- الزكاة: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "من أدى الزكاة فحقت عليه، فزكاته طيبة" (رواه مسلم).

3. الإجماع (المصدر الثالث للتشريع):

الإجماع هو اتفاق علماء الأمة الإسلامية على حكم شرعي في مسألة معينة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم. يعتبر الإجماع دليلًا شرعيًا قطعيًا في المسائل التي يتم الاتفاق عليها من قبل العلماء.

أهمية الإجماع:

- دليل قطعي: الإجماع يُعتبر حجة شرعية ولا يمكن معارضته.

- إغلاق باب الاجتهاد: إذا أجمع العلماء على حكم، فإن هذا الحكم يصبح ملزمًا لجميع المسلمين.

- توحيد الرأي: الإجماع يعزز وحدة الأمة الإسلامية في مسائل معينة.

أمثلة على الإجماع:

- إجماع الصحابة على جمع القرآن: بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، أجمع الصحابة على جمع القرآن الكريم في مصحف واحد.

إجماع الأمة على فرضية الصلاة: لا يوجد خلاف بين علماء الأمة الإسلامية حول فرضية الصلاة.

4. القياس (المصدر الرابع للتشريع):

القياس هو استنباط حكم شرعي في مسألة لم يرد فيها نص من القرآن أو السنة، بناءً على العلة أو السبب المشترك بين المسألة الجديدة والمسألة التي ورد فيها النص الشرعي.

أهمية القياس:

- مرونة: يسمح للفقهاء بتطبيق الشريعة على المسائل الجديدة التي لم ترد فيها نصوص.

- مناسب للزمان والمكان: القياس يتيح تكييف الأحكام بما يتناسب مع الظروف المستجدة.

- استنباط الحكم الشرعي: يستخدم القياس لاستخراج الأحكام في المسائل التي لا توجد فيها نصوص.

أمثلة على القياس:

- تحريم الخمر: قاس العلماء الخمر على المسكرات الأخرى في تحريمه لأن كليهما يؤدي إلى الضرر و إفساد العقل.

- قال النبي صلى الله عليه وسلم: "كل مسكر حرام" (رواه مسلم).

المصادر الثانوية للتشريع الإسلامي:

إلى جانب المصادر الأربعة الرئيسية (القرآن والسنة والإجماع والقياس)، هناك بعض المصادر الثانوية التي يعتمد عليها الفقهاء في استنباط الأحكام الشرعية في المسائل التي لا نص فيها.

5. الاستحسان:

الاستحسان هو الاجتهاد في اختيار الحكم الشرعي الذي يتفق مع المصلحة العامة أو العدالة عندما يقتضي الأمر أن يتم الاستثناء من القياس الصارم.

أهمية الاستحسان:

يُستخدم عندما يتطلب الواقع اختيار حكم يناسب المصلحة العامة.

- يهدف إلى تحقيق العدالة في الحالات التي قد يتعارض فيها القياس مع المصلحة العامة.

مثال على الاستحسان:

- إعطاء الزكاة في وقت المجاعة، رغم أنه قد لا يتوافق مع القياس الصارم، ولكن في هذه الحالة، يُستحسن تخصيص الزكاة لمساعدة الفقراء في أوقات الحاجة.

6. المصلحة المرسلة:

المصلحة المرسلة هي المصلحة التي لا تتعارض مع النصوص الشرعية ولكنها تُعتبر مهمة في تحقيق العدالة أو النظام في المجتمع.

أهمية المصلحة المرسلة:

- تساهم في تطوير التشريع الإسلامي ليتماشى مع الواقع الاجتماعي.

- تُستخدم في المسائل المستجدة التي تحتاج إلى حكم شرعي، لكنها لا تتعارض مع النصوص.

مثال على المصلحة المرسلة:

- تنظيم قوانين المرور: يمكن أن يُعتبر تنظيم حركة المرور مصلحة مرسلة لضمان النظام والسلامة العامة.

7. العرف:

العرف هو العادات والتقاليد التي يتبعها الناس طالما أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة.

أهمية العرف:

- يُعتبر العرف مصدرًا شرعيًا في المسائل التي لم ترد فيها نصوص.

- يُستخدم في تنظيم العلاقات الاجتماعية والتجارية.

مثال على العرف:

- العرف التجاري: إذا كان هناك عرف تجاري متعارف عليه في مجتمع معين، يمكن أن يُعتبر هذا العرف مقبولًا شرعًا طالما لا يتعارض مع الأحكام الشرعية.

خلاصة مصادر التشريع الإسلامي:

1. القرآن الكريم: هو المصدر الأول والأعلى للتشريع.
2.السنة النبوية: المصدر الثاني بعد القرآن الكريم، وتضع تفاصيل عملية لتطبيق 2. الأحكام.

3. الإجماع: اتفاق علماء الأمة على حكم شرعي في مسألة معينة.

4. القياس: استنباط حكم شرعي في مسألة جديدة بناءً على مسألة مشابهة.

5. المصادر الثانوية:

- الاستحسان.

- المصلحة المرسلة.

- العرف.

تتضاف هذه المصادر معًا لتشكل الإطار الشامل لتطبيق الشريعة الإسلامية في حياة المسلمين وتنظيم شؤونهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

الأدلة النقلية والأدلة العقلية :

في الشريعة الإسلامية، تُعتبر الأدلة هي الأساس الذي يعتمد عليه الفقهاء والمجتهدون لاستنباط الأحكام الشرعية.

تنقسم الأدلة إلى نوعين رئيسيين: الأدلة النقلية و الأدلة العقلية، كل نوع له مميزاته و خصائصه التي تختلف عن الآخر في المصدر و الطريقة التي يتم من خلالها استنباط الأحكام الشرعية، وفيما يلي شرح تفصيلي لهذين النوعين مع الأمثلة:

1. الأدلة النقلية:

الأدلة النقلية هي الأدلة التي تعتمد على النصوص الشرعية الثابتة الواردة في القرآن الكريم و السنة النبوية، والتي تمثل الشرع الإلهي. هذه الأدلة مستمدة من النصوص التي نقلها الرسل أو العلماء عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وتعتبر ثابتة و غير قابلة للتغيير.

أنواع الأدلة النقلية:

1. القرآن الكريم:

- القرآن الكريم هو المصدر الأول والأعلى للتشريع في الشريعة الإسلامية. هو كلام الله المنزل على النبي محمد صلى الله عليه وسلم بواسطة الوحي، ويتضمن أحكامًا شرعية تتعلق بكل جوانب الحياة من العبادات و المعاملات و الأخلاق.

مثال من القرآن الكريم:

- العبادة: قال الله تعالى: "وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ" (البقرة: 43).

- تحريم الربا: قال الله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الربوا أَضعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ" (آل عمران: 130).

2. السنة النبوية:

السنة النبوية هي أقوال و أفعال و تقريرات النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

تعتبر السنة المصدر الثاني بعد القرآن الكريم في التشريع، وتوضح وتفصل ما جاء في القرآن الكريم.

أمثلة من السنة النبوية:

- كيفية الصلاة: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "صلوا كما رأيتموني أصلي" (رواه البخاري).

- تحريم الغش: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "من غش فليس منا" (رواه مسلم).

3. الإجماع:

- الإجماع هو اتفاق العلماء من أمة الإسلام على حكم شرعي في مسألة معينة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم. يُعتبر دليلًا قطعيًا في الشريعة الإسلامية.

مثال على الإجماع:

- إجماع الصحابة على جمع القرآن بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم.

- إجماع الأمة على فرضية الصلاة: لا خلاف بين العلماء على فرضية الصلاة كركن من أركان الإسلام.

2. الأدلة العقلية:

الأدلة العقلية هي الأدلة التي تعتمد على المنطق والعقل في استنباط الأحكام الشرعية.

هذه الأدلة تستند إلى الاستدلال العقلي وفهم المقاصد الشرعية وفقًا لما يقتضيه الواقع والمصلحة.

تختلف الأدلة العقلية عن الأدلة النقلية في أنها لا تعتمد على النقل المباشر من النصوص، بل على الاستنتاج العقلي من القواعد العامة التي تمثل مصلحة الفرد والمجتمع.

أنواع الأدلة العقلية:

1. القياس:

- القياس في الأدلة العقلية يعتمد على الاستدلال العقلي باستخدام العلة أو السبب المشترك بين المسألة التي لم يرد فيها نص شرعي والمسألة التي ورد فيها النص.

- القياس هو أحد الأدلة العقلية التي يمكن من خلالها استنباط الأحكام الشرعية بناءً على التشابه بين مسألتين.

مثال على القياس:

- حرمان الموصى له من الوصية إذا قتل الموصي عمدا: استخدم العلماء القياس لحرمان الموصى له من الوصية قياسا على حرمان الوارث من الميراث إذا قتل المورث عمدا.

2. المصلحة المرسلة:

- المصلحة المرسلة هي المصلحة التي لا تتعارض مع النصوص الشرعية، وتعتبر ضرورية لتحقيق العدالة أو النظام في المجتمع.

- المصلحة المرسلة تعتمد على الاجتهاد لتحديد ما يحقق المصلحة العامة للمجتمع وفقًا للظروف المتجددة.

مثال على المصلحة المرسلة:

- تنظيم الطرق: يعتبر تنظيم الطرق وتوسيعها مصلحة مرسلة لأنه يخدم النظام العام ويحقق السلامة العامة للمواطنين.

3. الاستحسان:

- الاستحسان هو الاجتهاد في اختيار الحكم الشرعي الذي يتفق مع المصلحة العامة أو العدالة عندما يقتضي الأمر أن يتم الاستثناء من القياس الصارم.

- يمكن أن يتجاوز الاستحسان القياس إذا كان تطبيق القياس قد يؤدي إلى ظلم أكبر أو ضرر أكبر.

مثال على الاستحسان:

- الاستحسان في الحكم على الحاكم: على سبيل المثال، إذا كان تطبيق القياس سيؤدي إلى تضرر عام للمجتمع أو الأفراد، قد يُستحسن الاستثناء من الحكم القياسي لتجنب الأضرار.

4. الاستصحاب:

- الاستصحاب هو الرجوع إلى الأصل في المسألة عندما لا يكون هناك دليل شرعي جديد ينقض ذلك الأصل. بمعنى آخر، إذا كانت الأمور مبهمة ولا يوجد نص شرعي محدد، يمكن الاستمرار في العمل بما كان عليه الحال في المسألة ما دام لم يتغير الوضع.

مثال على الاستصحاب:

- إذا كان شخص قد تم اعتباره طاهرًا في البداية، فإنه يُستصحب حكم الطهارة حتى يظهر دليل جديد يثبت غير ذلك.

- الاستصحاب يُستخدم في الحالات التي لا يوجد فيها نص جديد أو لا يوجد تغيير جوهري في الوضع.

خلاصة:

- الأدلة النقلية: هي الأدلة المستمدة من النصوص الشرعية الثابتة مثل القرآن الكريم و السنة النبوية و الإجماع . هذه الأدلة ثابتة وغير قابلة للتغيير بتغير الزمان أو المكان.

- الأدلة العقلية: هي الأدلة التي تعتمد على العقل و الاجتهاد في استنباط الأحكام الشرعية. تتضمن القياس العقلي و المصلحة المرسلة و الاستحسان و الاستصحاب، وهي مرنة وقابلة للتغيير وفقًا للظروف.

أقسام الدليل النقلي بالنظر إلى دليل ثبوته

الدليل النقلي هو كل دليل يستند إلى النصوص الشرعية (القرآن الكريم، السنة النبوية، الإجماع) في استنباط الأحكام الشرعية. بالنظر إلى ثبوت الدليل (أي درجة الثبوت والقطع في صحة المصدر)، يمكن تقسيم الأدلة النقلية إلى أقسام رئيسية هي: الدليل القطعي و الدليل الظني.

1. الدليل القطعي:

الدليل القطعي هو الدليل الذي يثبت به الحكم الشرعي بشكل قطعي، أي أن اليقين والثبوت في هذا الدليل لا مجال للشك فيه. لا يكون فيه احتمال أو اختلاف في صدق النص أو دلالته.

أمثلة على الدليل القطعي:

1. القرآن الكريم:

- القرآن الكريم هو المصدر الأول والأعلى في الشريعة الإسلامية، وأحكامه تكون قطعية الثبوت و قطعية الدلالة. وهذا يعني أن كل حكم ورد في القرآن هو ثابت ولا يحتمل الشك أو التغيير.

- مثال: قال الله تعالى: "إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ" (السجدة: 15).

- هذا حكم قطعي وواضح، ولا يحتمل التأويل أو التغيير.

2. السنة النبوية المتواترة:

- السنة المتواترة هي السنة التي نقلها عدد كبير من الصحابة أو الرواة بحيث تكون مستحيلة الكذب. هذه السنة تكون قطعية الثبوت و قطعية الدلالة، ولا يمكن أن يطرأ عليها شك.

- مثال: حديث "من صلى عليَّ واحدة صلى الله عليه بها عشرًا" (رواه مسلم).

هذا حديث متواتر قطعي الثبوت والدلالة، حيث ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق كثيرة.

3. الإجماع:

- الإجماع هو اتفاق علماء الأمة على حكم شرعي بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم. بما أن الإجماع يُعتبر دليلًا قطعيًا، فلا يمكن للعلماء أن يختلفوا فيه بعد ذلك.

- مثال: إجماع العلماء على فرضية الصلاة. هذا إجماع قطعي وثابت، حيث لا يوجد خلاف بين علماء الأمة الإسلامية حول فرضية الصلاة.

2. الدليل الظني:

الدليل الظني هو الدليل الذي يثبت به الحكم الشرعي بشكل ظني، أي أن ثبوت الحكم فيه يكون غير قطعي بل يحتمل الاحتمال والاختلاف في صحة النص أو دلالته. يمكن أن يكون هذا النوع من الأدلة محل اجتهاد أو اختلاف بين العلماء.

أمثلة على الدليل الظني:

1. السنة النبوية الآحادية:

- السنة الآحادية هي السنة التي نقلها رواة فرديون أو عدد قليل من الصحابة. قد تكون ظنية الثبوت لأن عدد الرواة قد لا يكون كافيًا للقطع بصحة الحديث، كما أن دلالتها قد تكون قابلة للتفسير أو التأويل.

- مثال: حديث "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد" (رواه البخاري).

- هذا الحديث صحيح، ولكن دلالته قد تكون محط اختلاف بين العلماء في تفسير كيفية تطبيقه في مختلف القضايا.

2. القياس:

- القياس هو استنباط حكم شرعي في مسألة لم يرد فيها نص من القرآن أو السنة، بناءً على العلة أو السبب المشترك بين المسألة الجديدة والمسألة التي ورد فيها النص. بما أن القياس يقوم على الاجتهاد، فهو ظني الثبوت لأن العلماء قد يختلفون في تحديد العلة أو السبب المشترك.

3. الاستحسان:

- الاستحسان هو الاجتهاد في اختيار حكم شرعي من بين الأحكام التي يستنبطها القياس، ولكن يُستحسن اختيار حكم معين على حساب القياس إذا كان ذلك يحقق مصلحة أكبر أو عدلًا أكبر.

- مثال: استحسان إعطاء الزكاة في وقت المجاعة رغم أنها قد لا تلتزم بالقياس الدقيق.

- هذا الاستحسان يظل ظنيًا لأنه يعتمد على اجتهاد الفقهاء في تحديد المصلحة في هذا الوقت.

مراحل تطور التشريع الإسلامي:

تطور التشريع الإسلامي مر بعدة مراحل أساسية مع مرور الزمن، وقد تأثرت هذه المراحل بالظروف الاجتماعية، السياسية، والدينية التي مر بها العالم الإسلامي. سنستعرض مراحل تطور التشريع الإسلامي بشكل مفصل.

1. مرحلة التشريع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم (المرحلة التأسيسية)

الخصائص:

- المصدر الأساسي للتشريع في هذه المرحلة كان الوحي الإلهي، الذي تمثل في القرآن الكريم و السنة النبوية.

- كان النبي صلى الله عليه وسلم يقدم الأحكام مباشرة بناءً على الظروف الخاصة التي كان يمر بها المجتمع في مكة والمدينة.

أهم ملامح هذه المرحلة:

- القرآن الكريم: كان يتنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ويشمل كافة أحكام الشريعة: العقيدة، العبادات، المعاملات، الأحوال الشخصية، الأخلاق، وغيرها.

- مثال: قوله تعالى: "وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ" (البقرة: 43).

- السنة النبوية: النبي صلى الله عليه وسلم كان يشرع من خلال أقواله و أفعاله و تقريراته.

- مثال: قوله صلى الله عليه وسلم: "صلوا كما رأيتموني أصلي" (رواه البخاري).

- في هذه المرحلة، كان النبي صلى الله عليه وسلم أيضًا يقوم بـ التفسير و التوضيح للنصوص القرآنية.

أمثلة على التشريع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم:

- إيجاد أحكام الصلاة: تحديد عدد الركعات وأوقات الصلاة.

- فرض الزكاة: تحديد نسبة الزكاة (2.5%) وكيفية جمعها وتوزيعها.

- تنظيم المعاملات التجارية: قوانين التجارة، البيع، والشراء، والمعاملات المالية.

2. مرحلة التشريع في عهد الخلفاء الراشدين (المرحلة التأسيسية الثانية)

الخصائص:

- في عهد الخلفاء الراشدين (أبو بكر الصديق، عمر بن الخطاب، عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم)، استمر التشريع بناءً على الكتاب و السنة، لكن مع بداية ظهور الاجتهاد و التفسير في بعض القضايا الجديدة.

- الخلفاء كانوا يتبعون طريقة النبي صلى الله عليه وسلم في التشريع، ولكنهم بدأوا في الاجتهاد في بعض المسائل التي لم ترد فيها نصوص صريحة.

أهم ملامح هذه المرحلة:

- الاجتهاد: بدأ الفقهاء في عصر الخلفاء الراشدين في الاجتهاد في الأمور التي لم ترد فيها نصوص واضحة. كان الاجتهاد يتم بناءً على القرآن و السنة.

- الإجماع: كان يشكل جزءًا أساسيًا من التشريع، حيث اتفق العلماء على بعض الأحكام التي لم يكن فيها نص.

أمثلة على التشريع في عهد الخلفاء الراشدين:

- جمع القرآن الكريم: في عهد الخليفة أبي بكر الصديق بعد حروب الردة، تم جمع القرآن الكريم في مصحف واحد.

- الفتوحات: توسع الفتوحات الإسلامية أدت إلى ظهور مشكلات جديدة تتطلب الاجتهاد مثل كيفية التعامل مع الأسرى و الجزية.

- عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان معروفًا باجتهاده في العديد من المسائل، مثل وقف الأراضي و تنظيم الحدود.

3. مرحلة تطور الفقه الإسلامي (المرحلة الثانية للفقه)

الخصائص:

- مع انتشار الإسلام في أرجاء واسعة من العالم، ومع تعدد الثقافات و اللغات، بدأت تظهر الحاجة إلى التخصص في الفقه الإسلامي.

بدأ العلماء في هذه المرحلة بتأسيس المدارس الفقهية وتطوير الاجتهاد.

- هذه المرحلة تتسم بتطور المدارس الفقهية و المذاهب الفقهية الأربعة الرئيسية: الحنفي، المالكي، الشافعي، و الحنبلي.

أهم ملامح هذه المرحلة:

- ظهور المذاهب الفقهية: بدأ الفقهاء في تطوير المذاهب الفقهية على أساس الاجتهاد في تفسير النصوص الشرعية.

- الاجتهاد الجماعي: بالإضافة إلى اجتهاد الأفراد، بدأ الإجماع و الفتوى تلعب دورًا كبيرًا في تحديد الأحكام.

أمثلة على التشريع في هذه المرحلة:

- مذهب الإمام أبي حنيفة: كان يعتمد على القياس و المصلحة في استنباط الأحكام.

- مذهب الإمام مالك: كان يعتمد على عمل أهل المدينة.

- مذهب الإمام الشافعي: وضع أصول الفقه واعتنى بالحديث في الاستنباط.

- مذهب الإمام أحمد بن حنبل: كان يعتمد على الحديث و الآثار.

4. مرحلة تدوين الفقه الإسلامي (المرحلة المتوسطة)

الخصائص:

- في هذه المرحلة، بدأ التدوين الفقهي بشكل واسع، حيث قام العلماء بتدوين الكتب الفقهية التي تشرح المذاهب المختلفة وتفاصيل الأحكام الشرعية.

- مراحل التدوين بدأت في القرن الثاني الهجري، واستمرت إلى القرن الخامس الهجري.

أهم ملامح هذه المرحلة:

- تدوين كتب الحديث: مثل صحيح البخاري و صحيح مسلم.

- تدوين كتب الفقه: مثل الموطأ للإمام مالك.

أمثلة على التشريع في هذه المرحلة:

- مؤلفات الفقهاء: مثل الشرح الكبير في المذهب المالكي و المجموع للإمام النووي في المذهب الشافعي.

5. مرحلة التشريع في العصور الحديثة (المرحلة المعاصرة)

الخصائص:

- في هذه المرحلة، بدأ التشريع الإسلامي يأخذ طابعًا أكثر عولمة و تكييفًا مع الواقع المعاصر. مع ظهور الدول الحديثة و القوانين الوضعية، بدأ الفقهاء يجتهدون في كيفية تطبيق الشريعة في إطار الدولة الحديثة.

- مع تقدم العلوم الحديثة و التقنيات و الاقتصاد العالمي، ظهرت العديد من المسائل الجديدة التي تتطلب اجتهادًا معاصرًا.

أهم ملامح هذه المرحلة:

- إصلاح التشريعات: بعض الدول الإسلامية بدأت في إصلاح النظام القضائي والقوانين بما يتماشى مع الشريعة، مثل الاستفادة من فقه المعاملات المالية في ظل النظام المالي الإسلامي.

- الاجتهاد المعاصر: هناك محاولات لتطبيق الشريعة في العديد من المجالات مثل الاقتصاد و الحقوق و التكنولوجيا.

أمثلة على التشريع في العصور الحديثة:

- المصارف الإسلامية: تطوير الأنظمة المالية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

- القانون الدولي الإسلامي: محاولات لتطبيق الشريعة الإسلامية في العلاقات الدولية.

خلاصة:

مر التشريع الإسلامي عبر عدة مراحل تطور رئيسية:

1. مرحلة التأسيس في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، حيث كانت النصوص الشرعية هي المصدر الأساسي.

2. مرحلة الخلفاء الراشدين، حيث بدأ الاجتهاد وإجماع العلماء في بعض المسائل.

3. مرحلة تطور الفقه الإسلامي مع ظهور المذاهب الفقهية.

4. مرحلة التدوين الفقهي، التي شهدت جمع الكتب الفقهية وتفسير الأحكام.

5. المرحلة المعاصرة، التي تتعامل مع التحديات المعاصرة وتطبيق الشريعة في الدولة الحديثة.

تطور التشريع الإسلامي كان دائمًا مرتبطًا بـ الاجتهاد و التكيف مع الواقع، ولكن في إطار التمسك بمبادئ الشريعة الأساسية.

القواعد الفقهية

تعتبر القواعد الفقهية من الأسس التي يعتمد عليها الفقهاء في استنباط الأحكام الشرعية في الشريعة الإسلامية.

هذه القواعد تساهم في فهم وتفسير النصوص الشرعية وتطبيقها على الوقائع المختلفة، وتهدف إلى تيسير و توضيح كيفية التعامل مع المسائل المستجدة في الحياة اليومية.

في النظام القضائي الجزائري، الذي يعتمد على الشريعة الإسلامية إلى جانب القانون الوضعي، تكتسب هذه القواعد أهمية خاصة في تفسير وتطبيق الأحكام.

1. تعريف القواعد الفقهية:

القواعد الفقهية هي مجموعة من القواعد التي تُستنبط من النصوص الشرعية (القرآن الكريم، السنة النبوية، الإجماع، والقياس) وتخدم كأدوات توجيهية لفهم وتطبيق الأحكام الشرعية في مختلف المجالات.

تعريف مختصر:

- هي مبادئ قانونية مشتقة من الشريعة الإسلامية، تهدف إلى تيسير الاجتهاد الفقهي وتطبيقه في الواقع المعاصر.

- تساهم القواعد الفقهية في حل المسائل الشرعية التي قد لا تكون منصوصًا عليها صراحة في النصوص.

2. أنواع القواعد الفقهية:

يمكن تصنيف القواعد الفقهية إلى أنواع مختلفة، بناءً على مجال تطبيقها و الظروف التي تُستخدم فيها. من أشهر القواعد الفقهية:

- القاعدة الفقهية العامة: وهي القاعدة التي تشمل العديد من المسائل الفقهية. مثل:

- "الضرر يزال": تعني أن الضرر يجب إزالته في جميع الحالات.

- "اليقين لا يزول بالشك": وهي قاعدة تشير إلى أن اليقين لا يمكن تغييره بناءً على الشك.

- القاعدة الفقهية الخاصة: وهي القاعدة التي تتعلق بمجال فقه معين، مثل:

- "الوفاء بالعقود" في المعاملات.

- "الطلاق في الحيض" في مسائل الأحوال الشخصية.

- القاعدة الفقهية الاستثنائية: وهي القاعدة التي تخرج عن القواعد العامة في حالات خاصة، مثل:

- "المشقة تجلب التيسير": بمعنى أنه إذا كانت الشريعة تتطلب مشقة، فإنه يمكن التخفيف أو التيسير في هذه الحالة.

3.القواعد الفقهية الكبرى وما يتفرع عنها: .3

إن القاعدة الكبرى ينتظم تحتها عشرات القواعد الفرعية،و ما سنورده هنا هو على سبيل المثال فقط لا الحصر،و على الفقيه أخذها في الاعتبار عند نظره في الحكم الشرعي،فهي بمثابة"ضوابط" للنظر و الاستدلال.

و القواعد الفقهية الكبرى المشتهرة خمس قواعد هي:

القاعدة الأولى: الأمور بمقاصدها،و يتفرع منها ثلاث قواعد:

1 - "لا ثواب إلا بنية".

2 - "النية شرط لصحة الأعمال".

3 - "العبرة في العقود بالمقاصد و المعاني لا بالألفاظ و المباني".

القاعدة الثانية: اليقين لا يزول بالشك،و يتفرع منها أربع قواعد:

1 - "الأصل بقاء ما كان على ما كان".

2 - "الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته".

3 - "الأصل في الأشياء الطهارة".

4 - "الأصل براءة الذمة".

القاعدة الثالثة: المشقة تجلب التيسير،و يتفرع منها خمس قواعد:

1 - " الضرورات تبيح المحظورات".

2 - "الضرورات تقدر بقدرها".

3 - " إذا ضاق الأمر اتسع".

4 - " لا واجب مع العجز".

5 - " الميسور لا يسقط بالمعسور".

القاعدة الرابعة: الضرر يُزال،و يتفرع منها أربع قواعد:

1 - " الضرر لا يُزال بمثله أو أعلى منه".

2 - "الضرر يُدفع قدر الإمكان".

3 - " تدفع أعلى المفسدتين بارتكاب أدناهما".

4 - " درء المفاسد مقدم على جلب المصالح".

القاعدة الخامسة: العادة محكمة،أو قاعدة:العرف،و يتفرع منها ثلاث قواعد:

1 - "المعروف عرفًا كالمشروط شرطًا".

2- "المعروف عند التجار كالمشروط بينهم".

3 - " التعيين بالعرف كالتعيين بالنص".

4 .القواعد الفقهية وتطبيقاتها في القضاء الجزائري-أمثلة-:

النظام القضائي الجزائري يعتمد على الشرع الإسلامي إلى جانب القانون الوضعي، ويُظهر ذلك بوضوح في محاكم الأسرة، التي تتعامل مع مسائل الزواج، الطلاق، الإرث، النفقة، وغيرها من القضايا ذات الصلة بالشريعة الإسلامية.

تطبيق القواعد الفقهية في القضاء الجزائري:

1. الضرر يزال:

- في كثير من الحالات، يعتمد القاضي الجزائري على قاعدة الضرر يزال في الفصل في القضايا التي تتعلق بتعويض الأضرار أو التخفيف منها.

على سبيل المثال، إذا تم إلحاق ضرر بأحد الأطراف من خلال تصرف غير قانوني أو غير شرعي، فإنه يمكن للقاضي أن يزيل هذا الضرر من خلال إصدار حكم بالتعويض أو بإلغاء العقد الضار.

2. اليقين لا يزول بالشك:

- في القضايا الجنائية، إذا كان هناك يقين في الجريمة المرتكبة، فلا يمكن للقاضي قبول الشك كدليل لإلغاء حكم قضائي.

هذه القاعدة تستخدم لتأكيد أن الحكم يجب أن يستند إلى أدلة قاطعة ومثبتة.

3. الوفاء بالعقود:

في القضايا التجارية، يعتمد القضاء الجزائري على قاعدة "الوفاء بالعقود"، حيث يُشترط على الأطراف الوفاء بالتزاماتهم المنصوص عليها في العقود.

إذا خالف أحد الأطراف ما تم الاتفاق عليه، يمكن للقاضي إصدار حكم بالإلزام بالوفاء بالعقد أو تعويض الطرف الآخر.

4. المشقة تجلب التيسير:

- في مسائل فقهية معينة، مثل الزكاة أو الصيام، يمكن للقاضي الجزائري الاستناد إلى قاعدة "المشقة تجلب التيسير" في حال وجود ظروف استثنائية مثل السفر أو المرض، مما يسمح للمرء بالتخفيف من واجباته الدينية أو تأجيلها.

5. المال العام:

- في القضايا المتعلقة بالمال العام وحقوق الدولة، تعتمد القضاء الجزائري على القاعدة الفقهية التي تقول: "المال العام لا يُستباح". أي أنه يجب على القاضي الحفاظ على حقوق الدولة والمجتمع في الأموال العامة وعدم السماح بتصرفات غير قانونية فيها.

5. تحديات تطبيق القواعد الفقهية في القضاء الجزائري:

رغم أهمية القواعد الفقهية في الشريعة الإسلامية، إلا أن تطبيقها في القضاء الجزائري يواجه بعض التحديات:

التداخل بين الشريعة والقانون الوضعي: النظام القانوني الجزائري يعتمد على مزيج من القانون الوضعي و الشريعة الإسلامية، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تعارض بين النصوص الشرعية و القانونية. هذا قد يسبب صعوبة في تطبيق بعض القواعد الفقهية في سياقات قانونية معقدة.

- التفسير والاجتهاد: تطبيق القواعد الفقهية في القضاء الجزائري يعتمد على اجتهاد القضاة في تفسير النصوص الشرعية.

وقد تختلف هذه الاجتهادات من قاضٍ لآخر، مما يؤدي إلى تفاوت في تطبيق القواعد الفقهية.

- الحديث عن القضايا المعاصرة: بعض القضايا المستجدة، مثل التكنولوجيا و الاقتصاد الإسلامي، قد تواجه تحديات في تطبيق القواعد الفقهية التقليدية.

في هذه الحالة، يصبح من الضروري أن يقوم الفقهاء والقضاة بتطوير اجتهادات جديدة تتناسب مع الواقع المعاصر.

6. أهمية القواعد الفقهية في القضاء الجزائري:

- توحيد المعايير: القواعد الفقهية تساهم في توحيد المعايير القضائية، مما يساعد على ضمان العدالة والمساواة في الحكم بين جميع الأطراف.

- استقرار القوانين: تطبيق القواعد الفقهية يعزز استقرار النظام القانوني، حيث يتم الرجوع إلى مبادئ ثابتة ومنهجية واضحة في إصدار الأحكام.

- حل القضايا المستجدة: القواعد الفقهية تساعد في حل المسائل المعاصرة التي قد لا توجد لها نصوص واضحة في القرآن الكريم أو السنة النبوية.

خلاصة:

- القواعد الفقهية هي أدوات أساسية في تطبيق الشريعة الإسلامية في القضاء الجزائري.

- تمثل هذه القواعد مرجعية قانونية تستخدم في الحكم في قضايا متعددة مثل الأحوال الشخصية، المعاملات التجارية، و الحقوق الجنائية.

- يواجه القضاء الجزائري تحديات في تطبيق هذه القواعد بسبب التداخل بين الشريعة و القانون الوضعي، إلا أن هذه القواعد تظل حجر الزاوية في عملية العدالة و الاستقرار القانوني في البلاد.

الخاتمة:

في ختام هذا العرض، يتبين أن الشريعة الإسلامية هي إطار شامل ومتطور لتنظيم حياة الأفراد والمجتمعات، حيث تجمع بين الثبات في أحكامها و المرونة في تطبيقاتها بما يتناسب مع مقتضيات الزمان والمكان. وتتمثل قوة الشريعة في قدرتها على تحقيق العدالة والمساواة

بين الأفراد في مختلف مجالات الحياة، من خلال مصادرها المتنوعة مثل القرآن الكريم و السنة النبوية و الإجماع و القياس.

علاوة على ذلك، فإن الأدلة النقلية و العقلية تقدم إطارًا قويًا لفهم النصوص الشرعية، فيما تساهم القواعد الفقهية في توجيه القضاء الجزائري نحو تطبيق الشريعة الإسلامية في القضايا المعاصرة. إن التطور التاريخي الذي مر به التشريع الإسلامي يشير إلى قدرة هذا النظام على التكيف مع التحديات المعاصرة، مما يجعله نظامًا متجددًا دائمًا قادرًا على خدمة المجتمع الإسلامي في كافة أوجه الحياة.

نخلص إلى أن الشريعة الإسلامية تظل منهجًا ثابتًا لا يقتصر على كونه مجرد قانون، بل هو نظام حياة شامل يجمع بين الروحانية و التنظيم الاجتماعي في إطار من العدالة والمساواة.